

NHRI·EU

المشاركة في المراجعة
الوطنية الطوعية لخطة
عام 2030

دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق
الإنسان



المشاركة في المراجعة الوطنية الطوعية

لخطة عام 2030

دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

المؤلف: ماريا بلوج بيترسن

شكر وعرفان لـ Endrit Bytyqi و Jose Parra لبحوثهما حول مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمليات المراجعة الوطنية الطوعية، وإلى المكتب الرئيسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) وفريقه العامل المعني بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك بيرجيت فيرينغ وفرانشيسكا ثورنيري في المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان لتعليقاتهما وإسهاماتهما في المسودات. شكر خاص لجميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي قدمت المعلومات وتبادل الخبرات لأغراض إصدار هذا الدليل، ولا سيما Defensoría del Pueblo de la Nación (ديوان المظالم) في الأرجنتين، ولجنة الكاميرون لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في ساحل العاج، ولجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا، وديوان المظالم الهنغاري للأجيال القادمة، واللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان (Komnas HAM)، واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، ولجنة إيرلندا الشمالية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين، واللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان.

تصميم الجرافيك: مايكل لانجر

e-ISBN: 978-87-7570-032-5

© المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان
والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
وايلدرز بلاذر ك
DK-1403 كوبنهاغن ك
هاتف +45 8888 3269
www.humanrights.dk

مكتب الأمم المتحدة في
جنيف
CH-1211 جنيف 10
سويسرا
www.ganhri.org

يمكن إعادة إنتاج هذا المنشور أو أجزاء منه إذا تم الاستشهاد بالمؤلف والمصدر بشرط أن يكون هذا النسخ للاستخدام غير التجاري.

بتمويل من
الإتحاد الأوروبي



تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي ويعتبر محتوى المنشور مسؤولية المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

قائمة المحتويات

4	ملخص التوجيه	1
6	المقدمة	2
8	لم الانخراط؟	3
13	كيفية الانخراط	4
13	أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية المراجعة الوطنية الطوعية	4.1
13	نقاط دخول المراجعة الوطنية الطوعية	4.2
15	دليل تفصيلي وأمثلة	4.3
15	1. التأثير على قرار إجراء المراجعة	
15	2. المساهمة في إعداد المراجعة	
17	3. المشاركة في عملية التشاور الوطنية	
18	4. المساهمة في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية نفسها أو في تقارير أصحاب المصلحة	
25	5. المشاركة في المنتدى السياسي رفيع المستوى	
26	6. متابعة المراجعة الوطنية الطوعية والمشاركة في المراجعة المستمرة للتقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة	
30	الدروس الرئيسية المستفادة من مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمليات المراجعة الوطنية الطوعية	5

أهداف التنمية المستدامة



1 - ملخص التوجيه

نظرًا للتقارب الكبير بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأطر حقوق الإنسان، توفر المراجعة الوطنية الطوعية (VNR) إمكانية تعزيز حقوق الإنسان وتعزيز تنفيذها. ويعد المراجعة الوطنية الطوعية حجر الأساس في إطار متابعة ومراجعة جدول أعمال 2030، وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور مهم تلعبه في جميع خطوات عملية المراجعة بناءً على صلاحياتها وتفويضاتها الأساسية.

إن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمليات المراجعة الوطنية الطوعية معترف به في توجيهات الأمم المتحدة الرسمية لبلدان المراجعة الوطنية الطوعية، ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعب أدوارًا استشارية وتوسعية وبناء القدرات وزيادة الوعي والمساءلة والرقابة، فضلاً عن الأدوار المباشرة في الرصد وإعداد التقارير على النحو المبين في إعلان ميريدا.

يتضمن هذا الدليل أمثلة على مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمليات المراجعة الوطنية الطوعية من جميع أنحاء العالم. حيث يمكن تقسيم عملية المراجعة الوطنية الطوعية إلى خطوات توفر كل واحدة منها نقاط دخول لمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويلخص الجدول أدناه خطوات وأمثلة مساهمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تم التوسع فيها بشكل أكبر في الدليل.

أمثلة على إسهامات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	خطوات المراجعة الوطنية الطوعية
نصح وتوصية الجهات الحكومية ذات الصلة وتشجيعها على إجراء المراجعة الوطنية الطوعية؛ طلب خطة شاملة لمتابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة وكذلك لمشاركة أصحاب المصلحة.	القرار
المشاركة (وإذا لم تتم دعوتكم، اطلبوا المشاركة) في التخطيط؛ تقديم المشورة حول كيفية تصميم عمليات تشاركية وشاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة من منظور حقوق الإنسان. بالإضافة إلى المساهمة في تطوير المؤشرات الوطنية، والمشورة بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات، وتقييمات أثر حقوق الإنسان للسياسات والميزانية وكيفية ضمان التأزر والاتساق مع عمليات الإبلاغ عن حقوق الإنسان.	التحضير
المشاركة وتبادل المعلومات والتحليل والمشورة؛ الإشارة إلى التوصيات الواردة من آليات حقوق الإنسان المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة؛ تطوير القدرات وفتح الباب لممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وأصحاب الحقوق لمشاركتهم الفعالة.	عمليات المشاورة
المساهمة بمدخلات خطية في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية و / أو المساهمة في تقرير أصحاب المصلحة الخاص بكم أو نشره مع تحليل التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة المختارة أو جميعها بالاستعانة بأعمال الرصد الحالية؛ مراجعة المسودة والمشورة حول كيفية تحسين جودة التقرير من منظور حقوق الإنسان والمساءلة.	الصياغة والاعتماد
التعامل مع الوفود الوطنية (وفود الدول الأخرى)، وبعثات الأمم المتحدة الدائمة والمجموعات الرئيسية التي تقترح الأسئلة ذات الصلة التي يجب طرحها على لجنة المراجعة الوطنية الطوعية. بالإضافة إلى المشاركة في المنتدى السياسي رفيع المستوى - على سبيل المثال، والمشاركة في تنظيم الأحداث الجانبية؛ تنفيذ برامج زيادة الوعي.	العرض على المنتدى السياسي الرفيع المستوى
متابعة الثغرات أو الفرص التي تم تحديدها في عملية المراجعة الوطنية الطوعية، والعمل مع المكاتب الإحصائية الوطنية للمساعدة في معالجة فجوات البيانات أو المؤشرات وإعطاء المدخلات في خطط عمل أهداف التنمية المستدامة أو خطط التنمية الوطنية، ودعم مواءمة أطر المراقبة، وتشجيع آليات المراجعة المؤسسية متعددة أصحاب المصلحة، وضمان التأزر مع عمليات الإبلاغ عن حقوق الإنسان.	المتابعة

تشمل الدروس الرئيسية المستفادة من السنوات الأولى لمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الحاجة إلى زيادة الوعي مع الجهات الفاعلة الحكومية حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإضافة القيمة لها فيما يتعلق بخطة عام 2030 لضمان إدراجها في عمليات المراجعة الوطنية الطوعية. ولقد وجد أن الدور الدائم في هياكل الرقابة على جدول أعمال 2030 يسهل المشاركة الفعالة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأن المشاركة الفعالة تعتمد على جهود جمع البيانات المستمرة وربط عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان بخطة عام 2030.

2 - المقدمة

الغرض من هذا الدليل هو منح الإلهام للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRIs) حول كيفية المشاركة في آليات وعمليات متابعة ومراجعة جدول أعمال 2030، ولا سيما المراجعة الوطنية الطوعية (VNR). حيث يعد الاستعراض الوطني الطوعي حجر الزاوية في إطار متابعة ومراجعة خطة 2030 وأساس المراجعات على المستويين الإقليمي والعالمي.

يبدأ الدليل بموجز مختصر لآليات متابعة ومراجعة خطة عام 2030 على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويتبع ذلك القسم التمهيدي "لماذا الانخراط؟"، والذي يبحث إمكانيات عملية المراجعة الوطنية الطوعية من منظور حقوق الإنسان. ويستكشف القسم التالي والرئيسي "كيفية المشاركة" في الممارسة العملية، استناداً إلى الأدوار التي يمكن أن تلعبها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل خطوة من خطوات عملية المراجعة الوطنية الطوعية على المستويين الوطني والعالمي. تتوافق الأقسام الفرعية الستة مع الخطوات الواردة في عملية المراجعة الوطنية الطوعية وتقتترح إجراءات ملموسة يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اتخاذها في كل خطوة. يتضمن الدليل أمثلة محددة لمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمليات المراجعة الوطنية الطوعية عبر العالم كإيضاحات للأدوار المختلفة التي يمكن أن تلعبها هذه المؤسسات. ويختتم الدليل بالدروس الرئيسية المستفادة بناءً على مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمليات المراجعة الوطنية الطوعية.

مخطط موجز لآليات متابعة ومراجعة خطة عام 2030

تحدد خطة عام 2030 إطار عمل "متابعة ومراجعة" جدول الأعمال على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي (خطة عام 2030 (A/RES/70/1) الفقرات 91-71). يقدم الأمين العام للأمم المتحدة "المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لإعداد التقارير للمراجعات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى" و "دليل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة" بشأن إعداد المراجعات الوطنية الطوعية "إرشادات ملموسة لدول المراجعة الوطنية الطوعية. ويتم تحديث المبادئ التوجيهية بانتظام ويمكن العثور عليها على:

<https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs>

المستوى الوطني

التقارير الوطنية الطوعية هي الأساس للمراجعات على المستويين الإقليمي والعالمي. كما يوحي الاسم، فإن المراجعات طوعية. بين عامي 2016 و 2021، قدمت 176 دولة 248 مراجعة وطنية طوعية، وبالتالي أجرت معظم البلدان مراجعة واحدة على الأقل.

في حين أن تقديم تقرير المراجعة الوطنية الطوعية والعرض التقديمي القطري في المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة (HLPF) يخلق فرصة لمراجعة أهداف التنمية المستدامة الوطنية، فإن القيمة من منظور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تكمن في العملية الوطنية المؤدية إلى تقديم التقرير. تقدم المراجعات الشاملة والمتكاملة نقاط دخول لتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بتنفيذ حقوق الإنسان في البلاد.

المستوى دون الوطني

يقوم عدد متزايد من المدن والمناطق بتطوير مراجعات محلية طوعية (VLRs) للإبلاغ عن تنفيذ خطة عام 2030 على مستوى المدينة أو المستوى الإقليمي. يمكن أن توفر هذه العمليات المحلية أيضًا نقاط دخول للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان والصلات مع أهداف التنمية المستدامة.

← يشار صراحة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كأصحاب مصلحة في المراجعات الوطنية في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ودليل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لبلدان المراجعة الوطنية الطوعية.

المستوى الإقليمي

تشجع خطة عام 2030 التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات والمناقشة حول الأهداف المشتركة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. تعمل منتديات التنمية المستدامة الإقليمية التي تنظمها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة كمنصات لتبادل المعلومات والتحصير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

← تشارك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل متزايد في منتديات التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

المستوى العالمي

تتوج عملية المراجعة الوطنية الطوعية على المستوى الوطني بتقرير قطري يتم رفعه وتقديمه في المنتدى السياسي رفيع المستوى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)، والذي يُعقد سنويًا في يوليو/تموز في نيويورك. كل عام، وتقدم ما بين 40 و 45 دولة مراجعة وطنية طوعية.

بالإضافة إلى عرض المراجعات الوطنية الطوعية، يتم إجراء مراجعات موضوعية للأهداف المختارة والمسائل الشاملة خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي تسبقه اجتماعات مجموعة الخبراء. تتم مراجعة جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في المنتدى السياسي الرفيع المستوى خلال فترة أربع سنوات مما يمهد الطريق للاجتماع الذي يعقد كل أربع سنوات في إطار الجمعية العامة¹. يكون الإعلان الذي تم التفاوض عليه مسبقًا هو النتيجة الرسمية للمنتدى السنوي.

← يحث قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (A/RES/74/156 الفقرة 13 و 14) جميع آليات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المنتدى السياسي رفيع المستوى، على زيادة تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والسماح بمساهماتها. في حين لا تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حاليًا بوضع رسمي، إلا أنها قد تشارك، على سبيل المثال كجزء من الوفود الرسمية وكمشاركين وكمُنظمين مشاركين في الفعاليات.

3 - لَمَّ الانخراط؟

فرصة لتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بتنفيذها

تعد خطة التنمية المستدامة لعام 2030² (يشار إليها فيما يلي باسم "خطة عام 2030") من نواح كثيرة جدول أعمال خاص بحقوق الإنسان. أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) "تسعى إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع" (ديباجة خطة عام 2030). إن التعهد بـ "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب" يعكس مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز. تركز أهداف التنمية المستدامة على حقوق الإنسان، ويمكن ربط أكثر من 90% من أهداف التنمية المستدامة بحقوق الإنسان.

على سبيل المثال، تنعكس الحقوق في مستوى معيشي لائق والغذاء والصحة والتعليم والمياه والإسكان في أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 3 و 4 و 6 و 11. ويسعى الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان المساواة بين الجنسين ويهدف الهدف 10 إلى الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، بما في ذلك عن طريق القضاء على القوانين والسياسات التمييزية، وضمان المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجميع، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو أي وضع آخر. ويعكس الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة حقوق العمل الأساسية. بينما يضع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية أهدافاً ملموسة لإعمال الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك ما يتعلق بالمشاركة السياسية والحريات الأساسية وسيادة القانون.

دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة هو أداة على الإنترنت تحدد الروابط بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان العالمية ومعايير العمل والأدوات البيئية الرئيسية. يسمح الدليل بنتائج مخصصة تتعلق بالأدوات المطبقة في بلد معين، وبالتالي فهو أداة أساسية من أجل:

- فهم الروابط بين التزامات حقوق الإنسان الخاصة بكل بلد وأهداف التنمية المستدامة؛
- تطوير نهج قائم على حقوق الإنسان لبرمجة التنمية المستدامة والتنفيذ والإبلاغ والرصد.

قم بزيارة الدليل على <http://sdg.humanrights.dk>

توفر أدوات وآليات حقوق الإنسان إطارًا مهمًا لتنفيذ خطة عام 2030. يمكن الاستفادة من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وكذلك الهيئات الإشرافية لمنظمة العمل الدولية، لتقييم وتوجيه تنفيذ خطة عام 2030. تشير التوصيات الصادرة عن آليات رصد حقوق الإنسان إلى إجراءات من شأنها، إذا تم تنفيذها، أن تساعد في سد فجوات التنفيذ فيما يتعلق بكل من أهداف التنمية المستدامة والوفاء بحقوق الإنسان.

توفر أدوات وآليات حقوق الإنسان إطارًا مهمًا لتنفيذ خطة عام 2030. يمكن الاستفادة من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وكذلك الهيئات الإشرافية لمنظمة العمل الدولية، لتقييم وتوجيه تنفيذ خطة عام 2030. تشير التوصيات الصادرة عن آليات رصد حقوق الإنسان إلى إجراءات من شأنها، إذا تم تنفيذها، أن تساعد في سد فجوات التنفيذ فيما يتعلق بكل من أهداف التنمية المستدامة والوفاء بحقوق الإنسان.

تم الاعتراف بالدور المهم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك استعراضها، وتحديده في إعلان ميريدا بشأن "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وكذلك إعلان كيغالي وخطة العمل بشأن خطة 2030 وخطة 2063 (المنطقة الإفريقية) وإعلان مراكش بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان³. لا تنطوي المساهمة الفعالة في تنفيذ خطة عام 2030 ومراجعتها من منظور حقوق الإنسان على أي انحراف عن ولاية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك، فإنه يوفر فرصة لتعزيز حقوق الإنسان وتعزيز تنفيذها باستخدام السبل التي فتحتها خطة عام 2030 في البلدان. يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تساعد في النهوض بتنفيذ حقوق الإنسان وزيادة المساءلة عن أهداف التنمية المستدامة، والبناء على الكفاءات الأساسية وولاية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

تستثمر العديد من البلدان موارد كبيرة في تخطيط التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الاستفادة من هذه الموارد والزمخ الذي أوجدته خطة عام 2030 للنهوض بتنفيذ حقوق الإنسان. عادةً ما تتضمن التقارير الوطنية الطوعية مجموعة مختلفة من الجهات الفاعلة عن تلك التي تشارك في مراجعة حقوق الإنسان - مثل وزارات التخطيط، ووزارات المالية، ومكاتب رؤساء الوزراء، والمكاتب الإحصائية الوطنية ومجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين المهتمين بالاستدامة تطوير. بالإضافة إلى إمكانية زيادة الوعي والترويج، توفر عملية المراجعة الوطنية الطوعية فرصة لبناء علاقات أقوى مع الجهات المسؤولة والتأثير عليها ممن لديهم سلطة اتخاذ القرار لتشكيل السياسات والميزانيات التي لها تأثير مباشر على حياة الناس.

تغطي المراجعات الوطنية الطوعية مجموعة واسعة من قضايا حقوق الإنسان

وفقاً لخطة عام 2030، ستقوم المراجعات الوطنية الطوعية "بتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات العالمية، بما في ذلك وسائل التنفيذ، في جميع البلدان بطريقة تحترم طبيعتها العالمية والتمكاملة والمترابطة والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة" (الفقرة 74 ب). وقد تم التحديد في المبادئ التوجيهية الطوعية للأمين العام أنه من المفترض أن تغطي المراجعات الوطنية الطوعية التقدم المحرز في جميع أهداف التنمية المستدامة. وتقوم الغالبية العظمى من البلدان بالإبلاغ عن جميع الأهداف في مراجعتها الوطنية الطوعية⁴. تتطلب الطبيعة الواسعة والمتعددة الأبعاد لخطة 2030 من البلدان إجراء مراجعة شاملة للتقدم عبر الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من أجل الإبلاغ عن جميع أهداف التنمية المستدامة. بطبيعتها، تتناول المراجعة الوطنية الطوعية مجموعة واسعة من حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية - بالإضافة إلى حقوق العمال والحق في بيئة صحية. نظراً لولايتها الواسعة لرصد تنفيذ حقوق الإنسان، تغطي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالفعل العديد من قضايا حقوق الإنسان من خلال المراقبة المنتظمة وإعداد التقارير، وتوفر عملية المراجعة الوطنية الطوعية فرصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للاستفادة من عملها الحالي المرتبط بأهداف التنمية المستدامة وتضخيمه ومبدأ عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب.

التركيز على الأكثر تخلفاً عن الركب

تحدد خطة عام 2030 أن التقارير الوطنية الطوعية "ستتمحور حول الناس، وتراعي الفوارق بين الجنسين، وتحترم حقوق الإنسان وتركز بشكل خاص على الأشد فقراً والأكثر ضعفاً والأكثر تخلفاً عن الركب" (الفقرة 74 هـ). إن الالتزام بـ "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب" والتركيز على "الأشخاص الأكثر تخلفاً (الأبعد) عن الركب" يتوافق جيداً مع تركيز العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مجموعات محددة من أصحاب الحقوق المعرضين للتمييز والتهميش.

من المقترض أيضًا أن تستند المراجعات الوطنية الطوعية إلى الأدلة والبيانات المصنفة، ومع ذلك تفتقر العديد من البلدان إلى البيانات المصنفة والعديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لا تحدد بشكل كاف الحاجة إلى التصنيف. ومن ثم، فإن المعلومات النوعية والكمية حول وضع "المجموعات المتخلفة عن الركب" يمكن أن تكون بالتالي مدخلات قيمة ومهمة في المراجعة الوطنية الطوعية. يمكن أن تساعد هذه المعلومات في تسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان، التي تحتاج إلى معالجتها بما يتماشى مع التزامات الدول لحقوق الإنسان والتزاماتها لأهداف التنمية المستدامة.

تعزيز المساءلة عن تنفيذ خطة عام 2030

من بين التحديات الأخرى، الطبيعة التطوعية للمراجعة الوطنية الطوعية، وغياب عنصر مراجعة الأقران الفعال، جنبًا إلى جنب مع رغبة العديد من الحكومات في عرض التطورات في ضوء إيجابي، ونقص البيانات المصنفة للعديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، عوامل جميعها أدت إلى إحداث فجوة في المساءلة في رصد خطة عام 2030 والإبلاغ عنها. يمكن أن تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورًا مهمًا للمساعدة في تعزيز المساءلة عن التزامات خطة عام 2030 - على سبيل المثال من خلال:

- الإشارة إلى الالتزامات والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان.
- المساهمة في مراجعة مستقلة للتقدم أو الثغرات.
- المساهمة بالمعلومات والمشورة حول كيفية تحسين وضع المجموعات المتخلفة عن الركب.
- تشجيع الدول على متابعة التوصيات التي تتلقاها آليات حقوق الإنسان في المراجعة الوطنية الطوعية والإبلاغ عنها.

يمكن أن يساعد ذلك في تعزيز شرعية ومساءلة المراجعة الوطنية الطوعية وضمان قدر أكبر من الاتساق في تقديم تقارير الدولة إلى مختلف آليات الأمم المتحدة.

البناء على تقارير حقوق الإنسان

تحدد خطة عام 2030 أن التقارير الوطنية الطوعية "ستبني على المنصات والعمليات الحالية، حيثما وجدت، [و] تتجنب الازدواجية [...]". (الفقرة 74 و). يحدد دليل المراجعة الوطنية الطوعية للأمم المتحدة (DESA) أن هذا يتضمن "التقارير المقدمة إلى الهيئات الدولية، بما في ذلك آليات حقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري الشامل (UPR) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والمعاهدات الدولية الأخرى. والاتفاقيات" (VNR Handbook 202 edition p. 10).

حقيقة أن خطة عام 2030 تركز على صكوك حقوق الإنسان تعني أن هناك فرصًا كبيرة لاستخدام الرصد وإعداد التقارير الحاليين كأساس للمساهمة في المراجعة الوطنية الطوعية. على سبيل المثال، يمكن استخدام تقارير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للإبلاغ عن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة الأخرى من حيث صلتها بحقوق المرأة. إن أوجه التآزر والتوافق مع الاستعراض الدوري الشامل (UPR) كبيرة بسبب الطبيعة العالمية للاستعراض الدوري الشامل والعديد من القضايا التي تمت تغطيتها. ويمكن استغلال أوجه التآزر هذه من خلال مواءمة عمليات إعداد التقارير، عندما يكون ذلك ممكنًا من حيث التوقيت، والاعتماد بشكل مباشر على تقارير الدولة وأصحاب المصلحة لعملية الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وآليات مراقبة حقوق الإنسان الأخرى المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة لغرض المراجعة الوطنية الطوعية.

إن مستكشف بيانات حقوق الإنسان – أهداف التنمية المستدامة هو أداة عبر الإنترنت طوّرها المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان والتي تُظهر الروابط بين التوصيات الصادرة عن هيئات مراقبة حقوق الإنسان الدولية و 169 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة. يمكن تصفية المعلومات لدول معينة أو مجموعات من أصحاب الحقوق أو آليات حقوق الإنسان. حيث تدعم الأداة التنفيذ المتكامل والإبلاغ عن حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. تمكن Data Explorer من تحليل وربط أكثر من 150.000 توصية وملاحظة متعلقة بحقوق الإنسان أنتجها الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. قم بزيارة Data Explorer على:

<http://sdgdata.humanrights.dk>

دور واضح للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

في حين أن التقارير الوطنية الطوعية تقودها الدولة وتطلقها الحكومات، إلا أنها تهدف إلى أن تكون "منفتحة وشاملة وتشاركية وشفافة لجميع الناس وتدعم تقديم التقارير من جميع أصحاب المصلحة المعنيين" (خطة عام 2030، الفقرة 74 د). ويؤكد دليل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة على أهمية مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في جميع مراحل عملية المراجعة الوطنية الطوعية، بما في ذلك المشاركة الهادفة من الفئات المهمشة.

من المعترف به صراحة أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من بين أصحاب المصلحة المشاركين في المراجعات الوطنية الطوعية، ويقترح كتيب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية الطوعية للأمين العام للأمم المتحدة (SG) ⁵ أن تقدم بلدان المراجعة الوطنية الطوعية تقريراً عما إذا كانت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قد ساهمت وكيف أن أصحاب المصلحة، "مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان [...] كانوا يشاركون باستمرار في تنفيذ ومراجعة خطة عام 2030، بما في ذلك أهدافها وغاياتها". تقرر العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان ⁶ بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان صراحةً بالدور الذي تلعبه في متابعة خطة عام 2030 ومراجعتها وتشجع مساهماتها في المنتدى السياسي رفيع المستوى والعمليات التحضيرية العالمية والإقليمية ذات الصلة وكذلك قمة أهداف التنمية المستدامة.

ما ظهر من السنوات الأولى من تنفيذ خطة عام 2030 هو أنه حتى أكثر البلدان انغلاقاً تنظم عمليات تشاور تؤدي إلى تقديم المراجعة الوطنية الطوعية. في حين أن انفتاح وجودة هذه العمليات يختلفان اختلافاً كبيراً، كما هو الحال مع مدى انعكاس مدخلات أصحاب المصلحة في النهاية في التقرير، هناك في بعض الأحيان انفتاح واستعداد أكبر لإشراك أصحاب المصلحة في مراجعة خطة عام 2030 مقارنة بمراجعة حقوق الإنسان؛ وبالتالي، في بعض البلدان والحالات، توفر عمليات وآليات خطة عام 2030 فرصاً نادرة لتعزيز أعمال حقوق الإنسان.



يعد "وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان ممتثلة لمبادئ باريس" مؤشرًا عالميًا لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (الهدف 16.أ) بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وهذا يؤكد مجددًا أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان قوية ومستقلة.

عند الاقتضاء، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استخدام عملية المراجعة الوطنية الطوعية لمطالبة الدولة بالوفاء بالالتزامات وفقًا لمبادئ باريس، مثل ضمان تفويض أوسع أو تمويل كافٍ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبالتالي يمكن أيضًا استخدام عمليات المراجعة الوطنية الطوعية كفرص للدعوة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لبناء قوتها ونموها.

4 - كيفية الانخراط

4.1 أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية المراجعة الوطنية الطوعية

يرتبط دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام 2030 المبينة في إعلان ميريدا ارتباطاً مباشراً بمتابعة ومراجعة خطة عام 2030، وبشكل خاص عملية المراجعة الوطنية الطوعية. وتشمل هذه الأدوار:

دور استشاري للحكومات الوطنية والمحلية وأصحاب الحقوق والجهات الفاعلة الأخرى، لتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ وقياس جدول الأعمال، والذي يشمل تقييم تأثير خطط التنمية الوطنية والقوانين والسياسات والبرامج والممارسات الإدارية والميزانيات الخاصة بإعمال جميع حقوق الإنسان للجميع.

دور مد الجسور في تطوير وتعزيز الشراكات من أجل التنفيذ من خلال تعزيز عمليات شفافة وشاملة للمشاركة والتشاور مع أصحاب الحقوق والمجتمع المدني في عملية المراجعة الوطنية الطوعية، بما في ذلك الوصول إلى ضمان المشاركة الهادفة لمن هم أبعد ما يكون عن الركب. وينطوي الدور أيضاً على مد الجسور بين خطة عام 2030 وآليات مراجعة ورصد حقوق الإنسان.

دور بناء القدرات ورفع الوعي من خلال إشراك المكلفين بالواجبات وأصحاب الحقوق والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى لرفع الوعي وبناء الثقة وتعزيز الحوار والجهود المتضافرة من أجل نهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ ورصد جدول الأعمال، وحماية مساحة مشاركة أصحاب الحقوق والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني في عملية المراجعة الوطنية الطوعية.

دور مباشر في الرصد والإبلاغ بما في ذلك (1) المساعدة في تشكيل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الوطنية وأنظمة جمع البيانات السليمة لضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان في قياس خطة العمل، (2) رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الكشف عن أوجه عدم المساواة والتمييز في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال النهج المبتكرة لجمع البيانات والشراكات مع أصحاب الحقوق والفئات الضعيفة والمهمشة من أجل المراقبة التشاركية والشاملة، ومن خلال تحديد العوائق وكذلك الإجراءات اللازمة لتسريع التقدم.

دور رقابة/مساءلة في التعامل مع الحكومات ومساءلتها عن التقدم الضعيف أو غير المتكافئ في تنفيذ الأجندة، بما في ذلك من خلال تحديد الثغرات والمعوقات وتقديم المشورة حول كيفية التغلب عليها. في الدليل التفصيلي أدناه، سيتم تفكيك أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المختلفة فيما يتعلق بعملية المراجعة الوطنية الطوعية ونقاط الدخول ذات الصلة.

4.2 نقاط دخول المراجعة الوطنية الطوعية

تتكون عملية المراجعة الوطنية الطوعية من خطوات متعددة من القرار الأولي لإجراء المراجعة الوطنية الطوعية، إلى عملية التشاور والصياغة، وأخيراً، إلى العرض التقديمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك والمتابعة اللاحقة. حيث تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً مهماً في جميع هذه الخطوات بالاعتماد على مزيج من الأدوار على النحو المبين في إعلان ميريدا وبما يتوافق مع مبادئ باريس بشأن اختصاص ومسؤوليات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

كما يوضح الجدول أدناه الخطوات الرئيسية في عملية المراجعة الوطنية الطوعية ويقدم أمثلة لأنواع مساهمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

أمثلة على إسهامات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	خطوات المراجعة الوطنية الطوعية
نصح وتوصية الجهات الحكومية ذات الصلة وتشجيعها على إجراء المراجعة الوطنية الطوعية؛ طلب خطة شاملة لمتابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة وكذلك لمشاركة أصحاب المصلحة.	القرار
المشاركة (وإذا لم تتم دعوتكم، اطلبوا المشاركة) في التخطيط؛ تقديم المشورة حول كيفية تصميم عمليات تشاركية وشاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة من منظور حقوق الإنسان. بالإضافة إلى المساهمة في تطوير المؤشرات الوطنية، والمشورة بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات، وتقييمات أثر حقوق الإنسان للسياسات والميزانية وكيفية ضمان التأزر والانساق مع عمليات الإبلاغ عن حقوق الإنسان.	التحضير
المشاركة وتبادل المعلومات والتحليل والمشورة؛ الإشارة إلى التوصيات الواردة من آليات حقوق الإنسان المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة؛ تطوير القدرات وفتح الباب لممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وأصحاب الحقوق لمشاركتهم الفعالة.	عمليات المشاورة
المساهمة بمدخلات خطية في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية و / أو المساهمة في تقرير أصحاب المصلحة الخاص بكم أو نشره مع تحليل التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة المختارة أو جميعها بالاستعانة بأعمال الرصد الحالية؛ مراجعة المسودة والمشورة حول كيفية تحسين جودة التقرير من منظور حقوق الإنسان والمساءلة.	الصياغة والاعتماد
التعامل مع الوفود الوطنية (وفود الدول الأخرى)، وبعثات الأمم المتحدة الدائمة والمجموعات الرئيسية التي تقترح الأسئلة ذات الصلة التي يجب طرحها على لجنة المراجعة الوطنية الطوعية. بالإضافة إلى المشاركة في المنتدى السياسي رفيع المستوى - على سبيل المثال، والمشاركة في تنظيم الأحداث الجانبية؛ تنفيذ برامج زيادة الوعي.	العرض على المنتدى السياسي الرفيع المستوى
متابعة الثغرات أو الفرص التي تم تحديدها في عملية المراجعة الوطنية الطوعية، والعمل مع المكاتب الإحصائية الوطنية للمساعدة في معالجة فجوات البيانات أو المؤشرات وإعطاء المدخلات في خطط عمل أهداف التنمية المستدامة أو خطط التنمية الوطنية، ودعم مواءمة أطر المراقبة، وتشجيع آليات المراجعة المؤسسية متعددة أصحاب المصلحة، وضمان التأزر والتوافق مع عمليات الإبلاغ عن حقوق الإنسان.	المتابعة

1. التأثير على قرار إجراء المراجعة

كان الاهتمام بإجراء المراجعات الوطنية الطوعية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرتفعاً، حيث يتضح ذلك من حقيقة أن معظم الدول قد أبلغت مرة واحدة على الأقل منذ اعتماد خطة عام 2030. ومع ذلك، وفي كثير من الحالات، لا تلتزم الدول بالإبلاغ على فترات منتظمة ولا ترسل خطط إعداد التقارير طويلة الأجل أو الفورية إلى جميع أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين. يمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم قدرة أصحاب المصلحة على المشاركة بشكل هادف في عملية المراجعة؛ بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ومع ذلك، بدأ عدد متزايد من الدول في الالتزام بتقديم تقارير مرحلية منتظمة، على سبيل المثال، من خلال التقارير المرحلية السنوية إلى البرلمانات والمراجعات الوطنية الطوعية التي تُقدم كل أربع سنوات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. يسمح الجدول الزمني الثابت لتقديم التقارير لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالتخطيط لمشاركتهم والمساهمة بشكل جوهري ومجدٍ.

الإجراءات المقترحة:

← يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالتنسيق المحتمل مع تحالفات المجتمع المدني لأهداف التنمية المستدامة مثلاً، أن تشجع على مراجعة وطلب خطة تشير إلى توقيت المراجعات الوطنية الطوعية المستقبلية. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً أن تقترح توقيتاً للتوافق مع عمليات إعداد التقارير الأخرى بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل (UPR) أو تصميم خطط التنمية الوطنية. كما يمكن الإشارة إلى مبادئ خطة عام 2030 التي تفيد بأن عمليات المراجعة الوطنية الطوعية تهدف إلى أن تكون مفتوحة وشاملة وتشاركية وشفافة، فضلاً عن دعم التقارير من جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

شاركت اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان مع شبكة أهداف التنمية المستدامة في اسكتلندا في توقيع رسالة مفتوحة [open letter](#) إلى الأحزاب السياسية الاسكتلندية واللجان البرلمانية ومجلس الوزراء الاسكتلندي ووزير خارجية اسكتلندا وجميع السلطات المحلية الاثنتين وثلاثين 32 لضمان الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتبع التقدم المحرز. وتدعو اللجنة باستمرار إلى عملية رسمية لإشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولتعزير المساءلة عن أهداف التنمية المستدامة.

2. المساهمة في إعداد المراجعة

توفر مرحلة تخطيط المراجعة الوطنية الطوعية فرصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للتأثير على كل من العملية وتقرير المراجعة الوطنية الطوعية من منظور حقوق الإنسان. على الرغم من الاعتراف الواضح بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التوجيه الرسمي للطوارئ الوطنية على البلدان والتزام خطة عام 2030 بالبناء على آليات إعداد التقارير الحالية؛ إلى أن الجهات الفاعلة الحكومية المسؤولة عن عملية المراجعة الوطنية الطوعية لا تدعو في كثير من الأحيان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى عمليات التخطيط أو المراجعة نفسها، ويرجع ذلك - في بعض الحالات - إلى نقص الوعي بدور المؤسسات الوطنية

لحقوق الإنسان وقيمتها المضافة، وهو ما يمكن أن يكون ناتجاً عن ضعف في فهم أبعاد حقوق الإنسان في خطة عام 2030. وقد يعود ذلك أيضاً إلى ضعف العلاقات أو انعدام العلاقات سابقاً بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة المسؤولة عن عمليات المراجعة الوطنية الطوعية، حيث لا تكون هذه العلاقات عادةً مثل تلك المسؤولة عن الإبلاغ عن حقوق الإنسان. وفي بعض الحالات، قد يكون هناك تردد في إشراك الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان.

الإجراءات المقترحة:

- ← يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المطالبة بمساحة "على الطاولة" عن طريق الاتصال بشكل استباقي بمنظمي المراجعة الوطنية الطوعية. يمكن الإشارة إلى مبادئ جدول أعمال عام 2030 للتعليقات الوطنية الطوعية، وكذلك المبادئ التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة ودليل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التي تذكر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بصفتها صاحب مصلحة في عملية المراجعة. حقيقة أن "وجود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس" هو مؤشر عالمي للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (الهدف 16.أ) بشأن المؤسسات القوية قد يكون أيضاً في بعض الحالات حجة مناسبة لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في خطة عام 2030.
- ← يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم المشورة للحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين إذا تمت دعوتها إلى عملية التخطيط مبكراً حول كيفية ضمان عملية مشاركة شاملة لأصحاب المصلحة بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك كيفية ضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والمجموعات الرئيسية والفئات المهمشة بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والعاملين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية.
- ← يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم المشورة والدعم بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات والعمل مع المكاتب والدوائر الإحصائية الوطنية على تطوير المؤشرات الوطنية. ومن الأفضل أن يتم ذلك النوع من العمل الاستشاري وتطوير القدرات قبل المراجعة الوطنية الطوعية بوقت طويل لإتاحة الوقت لجمع البيانات.
- ← يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم المشورة للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول كيفية إجراء تقييم أثر حقوق الإنسان على السياسات والأنشطة والميزانيات.
- ← يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم المشورة بشأن نطاق المراجعة لضمان شموليتها وبأنها تدمج حقوق الإنسان بشكل كامل.
- ← يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم المشورة بشأن كيفية ضمان الاتساق مع عمليات إعداد تقارير حقوق الإنسان، بما في ذلك كيفية ربط التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان بأهداف التنمية المستدامة ومعالجتها في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية.
- ← عندما تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بامتياز الوصول إلى هياكل التخطيط وصنع القرار، فيمكنها الاعتماد على دورها الوسيط في مد الجسور لفتح الباب أمام ممثلي المجتمع المدني وأصحاب الحقوق والمدافعين عن حقوق الإنسان للتأثير على عملية التخطيط.
- ← إذا لم تتم دعوتها للمشاركة في عملية التخطيط، فلا يزال بإمكان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم مشورة لم تطلب منها وتذكير منظمي المراجعة الوطنية الطوعية بالالتزام بعملية مفتوحة وشاملة.
- ← سواء كانت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جزءاً من عملية التخطيط أم لا، يمكنها أن تلعب دوراً في زيادة الوعي لإعلام أصحاب المصلحة المعنيين والجمهور بالمراجعة ورفع مستوى الوعي حول روابط حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

لم تتم دعوة لجنة الكاميرون لحقوق الإنسان للمساهمة في تحضير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2019؛ ولكن اللجنة تبنت نهجاً استباقياً وأرسلت طلباً إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط للمشاركة في إعداد المراجعة الوطنية الطوعية. ونتيجة لذلك، دُعيت اللجنة لحضور ورشة عمل مع المجتمع المدني بصفة مراقب. وهنا، حددت اللجنة الحاجة إلى رفع الوعي حول مركزية حقوق الإنسان في خطة عام 2030، داخل كل من الحكومة واللجنة نفسها، وهذا من شأنه أن يساعد في توضيح الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه اللجنة ومساهمتها.

قامت لجنة غانا لحقوق الإنسان والعدالة الإدارية بتدريب الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على النهج القائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات وتحليل الميزانية.

المشاركة في عملية التشاور الوطنية

3.

203 يستدعي تنفيذ ورصد خطة عام 2030 اتباع نهج وجهد على مستوى الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره. يشجع دليل المراجعة الوطنية الطوعية للأمم المتحدة UN DESA VNR Handbook على تطوير خطط مشاركة أصحاب المصلحة ويحدد أنه "يجب مراعاة جميع قطاعات ومستويات الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات العمالية وأعضاء البرلمان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" (ص 9).

في حين أن بعض الدول ترتقي بمشاركة أصحاب المصلحة إلى مستوى أعلى من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على آليات أصحاب المصلحة المتعددين للمراجعة المستمرة لتنفيذ خطة عام 2030، فإن العديد من الدول الأخرى تنظم مشاورات مع أصحاب المصلحة لمرة واحدة أثناء عملية المراجعة الوطنية الطوعية. وتختلف جودة عمليات التشاور هذه، فعلى سبيل المثال؛ تترك عمليات المصادقة – التي تنطوي على مشاركة أو تقديم مسودة التقرير لمجموعة محدودة من أصحاب المصلحة في العاصمة – مجالاً صغيراً للتأثير أو المشاركة من الفئات المهمشة. إن العمليات الحقيقية لإشراك أصحاب المصلحة التي تقدم فيها مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة المدخلات والمشاركة في صياغة التقرير، على سبيل المثال في مجموعات العمل الفنية، تخلق المزيد من إمكانيات التأثير.

الإجراءات المقترحة:

- ← يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ممارسة الضغط بشكل استباقي للحصول على دعوة للمشاركة في عمليات التشاور.
- ← لدى العديد من البلدان تحالفات نشطة مجتمع مدني تنظم عمليات التشاور المتزامنة الخاصة بها. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المشاركة في مثل هذه التحالفات والعمليات و/أو المشاركة في عمليات التشاور الرسمية عند دعوتها.
- ← من خلال أداء دورها في تنمية القدرات، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم الدعم لمختلف الجهات الفاعلة في النهج القائم على حقوق الإنسان بما في ذلك جمع البيانات.
- ← يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم المشورة بشأن كيفية تحسين جودة عمليات التشاور لضمان المشاركة الحقيقية والهادفة للفئات المهمشة والمساعدة في تحديد أولئك الذين يجب الاستماع إلى أصواتهم.

- ← بالاعتماد على دور مد الجسر، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تساعد في فتح الباب أمام ممثلي المجتمع المدني وأصحاب الحقوق والمدافعين عن حقوق الإنسان ووجهات نظرهم المختلفة.
- ← تماشياً مع ولاية التعزيز والتوعية، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلق وعي حول الروابط المتداخلة بين خطة عام 2030 وحقوق الإنسان، والإشارة إلى حقوق الإنسان المحددة التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة التي تمت مراجعتها، وتسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان والتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان بحيث تنعكس في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية، والمساعدة في تفسير وفك مبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب.

لم يتم تضمين لجنة حقوق الإنسان في الفلبين في عملية المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2019، لكنها تواصلت بشكل استباقي مع الحكومة وأعربت عن اهتمامها بالمساهمة. ثم أصدرت اللجنة بياناً عاماً وشاركت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. كما تخطط اللجنة للمناصرة والدعوة بشكل استباقي لعملية المراجعة الوطنية الطوعية الشاملة والتشاركية في المستقبل وترغب في الحفاظ على مشاركتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لإعطاء رؤية نحو تقييمها الخاص للتقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة من خلال تقارير الظل.

شاركت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان بفاعلية في اللجنة الفنية المسؤولة عن إعداد المراجعة الوطنية الطوعية في عام 2020. وقد كان لمجموعات العمل مشاركة قوية من المجتمع المدني نُظمت في منتدى كينيا لأهداف التنمية المستدامة. وتتمثل إحدى أولويات اللجنة في المضي قدماً في ضمان المشاركة المباشرة للمجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً في اللجان الفنية. وستركز اللجنة على الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأشخاص المصابون بالمهق وحاملو صفات الجنسين.

انضمت اللجنة الإسكتلندية لحقوق الإنسان إلى شبكة أهداف التنمية المستدامة للمجتمع المدني كعضو في اللجنة التوجيهية وساهمت في رفع مستوى الوعي حول خطة عام 2030 والترابط بين حقوق الإنسان والأدوات ذات الصلة على موقع الشبكة. وقد أدى ذلك إلى تركيز قوي على حقوق الإنسان في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية البديل في عام 2020. وتتوقع اللجنة المساهمة في التبادل المستمر للمعلومات والتدريب على روابط أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان لأعضاء الشبكة.

4. المساهمة في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية نفسها أو في تقارير أصحاب المصلحة

ما نوع المساهمة

بحكم ولايتها ووظائفها الأساسية، تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بإمكانية الوصول إلى مستودع مهم للمعلومات المتعلقة بتنفيذ حقوق الإنسان في البلد، والتي يمكن ربطها مباشرة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وبالاعتماد على المعلومات الموجودة وتخطيطها وفقاً لخطة عام 2030: فإن المعلومات التي يتم جمعها من خلال المراقبة أو التحقيق أو الشكاوى أو الاستفسارات أو تحليل السياسات أو البحث أو التقارير المعدة لآليات مراقبة حقوق الإنسان، في كثير من الحالات، تكون ذات صلة بالإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030.

يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان رسم خريطة لعملها الحالي ومواردها مقابل أهداف التنمية المستدامة باستخدام أداة المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان عبر الإنترنت "دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة Human Rights Guide to the SDGs". يمكن أن يساعد هذا التخطيط في تحديد ما هو مناسب لإدخاله في عملية المراجعة الوطنية الطوعية كمساهمة في التقرير الرسمي أو في مراجعة مستقلة للتقدم والثغرات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كلفت لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا بإجراء تحليل ورسم خرائط (تخطيط) للمعلومات من التقارير السنوية والشكاوى والأبحاث والوثائق الأخرى التي أصدرتها اللجنة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. أظهر المسح أن البيانات يمكن ربطها بجوانب محددة من أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر)، 2 (القضاء التام على الجوع)، 3 (الصحة الجيدة والرفاهية)، 5 (المساواة بين الجنسين)، 8 (العمل اللائق)، 11 (المدن المستدامة) و 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية).

تم تقييم مدى كفاية البيانات للمساهمة في رصد أهداف التنمية المستدامة من منظور نوعي وكمي وكذلك أهمية رصد مجموعات سكانية محددة في البلد والتزام "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب" في خطة عام 2030. وكانت إحدى النتائج أنه في حين أن معظم البيانات لا تصلح بشكل جيد للإبلاغ الكمي مقابل مؤشرات وغايات أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها مفيدة للإبلاغ النوعي عن اتجاهات انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وقد أشار التحليل إلى الحاجة إلى ضمان مزيد من تصنيف البيانات (على سبيل المثال حسب العمر والتعليم والوضع الاقتصادي والمنطقة) من منظور "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب" للمساعدة في تحديد الفئات السكانية الضعيفة.

وقد قدمت اللجنة مدخلات لتقرير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2019 في شكل إرشادات وآراء عامة بناءً على مجالات عملها الحالية والمراقبة ومعالجة الشكاوى. وحرصت اللجنة على إدراج لغة حقوق الإنسان والمراجع العامة لحقوق الإنسان وعمل اللجنة في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية نفسه.

ضع في اعتبارك أهمية التزام "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب": إذا لم تكن المعلومات مرتبطة بشكل مباشر بأحد أهداف التنمية المستدامة، فغالبًا ما تكون المعلومات ذات صلة بالالتزام المركزي المتمثل في "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب" كمجموعات محرومة من حقوقها الاجتماعية أو الاقتصادية أو المدنية أو السياسية وهم عادة الأشخاص "المتخلفون عن الركب" في المجتمع من ناحية واحدة أو أكثر. ومن ثم، يمكن أن تساعد هذه المعلومات في تحديد من تخلفوا عن الركب وما الذي يمكن فعله حيال ذلك. حيث يمكن أن يغذي هذا النوع من التحليل مباشرة أحد فصول المراجعة الوطنية الطوعية بشأن عدم ترك أي شخص يتخلف عن الالتزام أو تقرير أصحاب المصلحة بشأن نفس المسألة.

لا تقلل من شأن قيمة المعلومات النوعية: لا تملك العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القدرة على القيام بجمع البيانات الأولية، وفي نفس الوقت تُحجم العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية عن قبول البيانات التي قامت جهات فاعلة أخرى بجمعها إذا كان ذلك لا يرقى إلى مستوى المعايير الإحصائية. لا يجب أن يكون هذا عائقاً أمام المساهمة في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المساهمة في دراسات الحالة النوعية، أو تحليل السياسات، أو نتائج المسح، أو الإشارة إلى المجالات الحرجة بناءً على الاتجاهات في الشكاوى الواردة.

في الواقع، بينما تتضمن تقارير المراجعة الوطنية الطوعية البيانات بشكل متزايد في شكل ملاحق إحصائية (أكثر من النصف في عام 2020)، تتكون التقارير عادةً من سرد حول التقدم الذي لا تستند إليه بالضرورة

البيانات. ويمكن لمساهمة من إحدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان متعلقة بتحدٍ محدد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام (هدف التنمية المستدامة 11.2)، عند دعمها بمسح أو دراسة أو تحليل للشكاوى، أن يتم تضمينها في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية في الفصل على الهدف 11 أو في الفصل الذي يسلط الضوء على قضايا محددة للأشخاص الذين تخلفوا عن الركب. ويمكن أن يؤدي اقتراح لغة أو تقديم مشورة حول كيفية ارتباط أهداف التنمية المستدامة بالتزامات حقوق الإنسان إلى تحسين جودة التقرير من منظور حقوق الإنسان.

أشّر إلى مصادر المعلومات المتاحة الأخرى: إن الموارد المحدودة والقدرة على متابعة العديد من مجالات أهداف التنمية المستدامة ومجالات حقوق الإنسان ذات الصلة تُشكل في كثير من الأحيان إشكالية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. لذلك، ينبغي التأكيد على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لا يتعين عليها إنشاء جميع المعلومات والبيانات بنفسها. حيث قد يكون من المفيد تحليل الإحصاءات الرسمية أو لفت الانتباه إلى المعلومات المستمدة من الدراسات والاستطلاعات التي أجرتها جهات فاعلة أخرى والتي وجدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أنها صالحة وموثوقة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون المسح الاجتماعي الأوروبي في أوروبا نقطة مرجعية لبعض القضايا المتعلقة، على سبيل المثال، بالجنس أو التمييز (المرتبط بالعديد من أهداف التنمية المستدامة والالتزام بعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب). والأهم من ذلك، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الاستفادة من وفرة التوصيات من الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة والتوصية بأن تنعكس المتابعة في المراجعة الوطنية الطوعية.

انظر إلى ما هو أبعد من الهدف 16: يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المساهمة في المراجعة عبر خطة عام 2030 بما يتماشى مع ولايتها الواسعة. نظرًا لأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة يحتوي على مؤشر (16.أ.1) حول "وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقًا لمبادئ باريس"، فقد قامت العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقليديًا برصد الحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بأهداف ومؤشرات الهدف رقم 16 على نطاق أوسع من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أدى ذلك في بعض الأحيان إلى سوء فهم مفاده أن مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تنتمي إلى الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة.

اعتمادًا على القدرات والقضايا التي تغطيها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المعنية، يمكن للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تساهم بالمعلومات ذات الصلة عبر خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بشأن النطاق الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وكذلك الفئات المتروكة خلف الركب. إلى جانب أبرز الحالات وأكثرها وضوحًا، مثل ربط تقارير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة؛ سيكشف المسح عن العديد من الروابط الأخرى. على سبيل المثال، ستساعد الشكاوى الواردة من الأشخاص ذوي الإعاقة والمتعلقة بعدم إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام على الإشارة إلى الثغرات في الهدف 11.2 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الوصول إلى أنظمة نقل آمنة وميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها ومستدامة ومؤشر 11.2.1 بشأن سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام، بغض النظر عن الجنس والعمر والإعاقة.

قامت لجنة حقوق الإنسان في إيرلندا الشمالية (NIHRC) فيما يتعلق بالمراجعة الوطنية الطوعية للمملكة المتحدة لعام 2019 بصياغة تقرير يحدد أطر حقوق الإنسان ذات الصلة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، سلط التقرير الضوء على الحق في الضمان الاجتماعي (المادة 9) والحق في مستوى معيشي لائق (المادة 11) في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) بموجب الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، وتقدم اللجنة تقارير عن أهداف التنمية المستدامة 1 و 4 و 5 و 8 و 10 و 12 و 13 و 16 بناءً على أعمال الرصد الحالية. والجدير بالذكر أن تقرير الظل يمثل أول موقف علني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تغير المناخ، حيث أعدت اللجنة أيضاً مساهمة مع روابط صريحة لأهداف التنمية المستدامة للتشاور حول مشروع قانون إيرلندا الشمالية بشأن التغير المناخي.

يتضمن تقرير الظل تحليلاً للإحصاءات الرسمية والقوانين ومخصصات الميزانية والتدابير التي اتخذتها الحكومة كما أنه يقدم توصيات. وقد تم تقديم التقرير إلى الحكومة ونُشر على موقع اللجنة على الإنترنت.

كجزء من عملها المنتظم والمستمر الهادف إلى التحقيق في القضايا البيئية المنهجية، قام ديوان المظالم الهنغاري للأجيال القادمة (HOFG)؛ نائب المفوض في مكتب مفوض الحقوق الأساسية في هنغاريا، في أواخر عام 2017 بإعداد رأي عام مفصل حول أهداف التنمية المستدامة المحددة بما يتماشى مع ولايتها وخبرتها، وهي الأهداف 6 و 7 و 11 و 12 و 15. وقد لخص ديوان المظالم التوصيات الأكثر صلة لتكون بمثابة دليل للحكومة في تصميم أهداف طموحة للتنفيذ الوطني لخطة 2030. كما تم اقتراح الخطوط العريضة للرأي العام للمؤشرات الوطنية لهذه الأهداف، وقد شارك ديوان المظالم أيضاً مع مكتب الإحصاء الوطني لتقديم عمله.

أصبح مكتب ديوان المظالم الهنغاري للأجيال القادمة على علم بعملية المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2018 وبدأ في المشاركة بشكل استباقي مع وزارة الشؤون الخارجية - المسؤولة عن إعداد المراجعة الوطنية الطوعية - لتضمين الرأي المرتبط بأهداف التنمية المستدامة الخمسة لأن هذه الأهداف كانت أيضاً نقاط التركيز المحددة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018. وقد دعت وزارة الخارجية المكتب إلى إعداد مدخلات مكتوبة لتقرير المراجعة الوطنية الطوعية. بالتالي فإن التقديم الذي يتضمن التوصيات الرئيسية للرأي العام، ظهر في النهاية في التقرير الرسمي في قسم حول "الشراكة وإشراك أصحاب المصلحة في هنغاريا".

تلقت اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان (Komnas HAM) دعوة من وزارة التخطيط للتنمية الوطنية لحضور اجتماع بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالاستعراض الوطني الطوعي لعام 2019. وطلب من اللجنة تقديم بيانات كمية عن الشكاوى الفردية. في وقت لاحق، في مرحلة التحقق، وقد دعت أمانة أهداف التنمية المستدامة للجنة لتأكيد ما إذا كانت البيانات المقدمة ممثلة بشكل صحيح في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية. كمزود للبيانات، يمكن للجنة تقديم معلومات موضوعية وسياقية عن التقدم المحرز نحو الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وكذلك أهداف التنمية المستدامة الأخرى في مجالات مثل التعليم (الهدف 4)، والصحة (الهدف 3)، والأراضي (أهداف التنمية المستدامة المتعددة، بما في ذلك الهدفان 1 و 5)، العمل (الهدف 8) وحرية الدين (الهدف 16 والمتعلق بعدم ترك أحد خلف الركب).

كيفية المساهمة

تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الرسمية: يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تختار المساهمة مباشرة في المراجعة الوطنية الطوعية إذا تمت دعوتها إلى عملية الصياغة كجزء من مجموعة العمل الفنية أو كمستجيب في عمليات الاستماع أو التحقق من الصحة. ولكي تظهر المدخلات في النهاية في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية النهائي، فإنها تتطلب انفتاحًا من الجهات الحكومية لتعكس المعلومات التي غالبًا ما تكون مهمة.

تمت دعوة اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان للمشاركة في عملية المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2020 وقد شاركت بفاعلية في اللجنة الفنية المسؤولة عن إعداد المراجعة الوطنية الطوعية جنبًا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني عبر منتدى كينيا لأهداف التنمية المستدامة. وقد اضطلعت اللجنة بدور رائد فيما يتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وقدمت بيانات عن هدف التنمية المستدامة رقم 16.1 (معدلات العنف والوفاة)، وهدف 16.2 (إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم) وهدف 16.3 (قاعدة القانون والمساواة في الوصول إلى العدالة).

في نهاية المطاف، لم يتم تضمين المعلومات التي قدمتها اللجنة في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2020، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الافتقار إلى منهجية متفق عليها لجمع البيانات مع المكتب الوطني الكيني للإحصاء وجزئيًا بسبب حساسية المعلومات. ولم يذكر تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الفئات التي تُركت خلف الركب والتي حددتها اللجنة. استشرافًا للمستقبل، ستسعى اللجنة إلى الاتفاق على منهجيات جمع البيانات وزيادة قدراتها لتكون قادرة على المساهمة في مجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة.

ساهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كوت ديفوار (ساحل العاج) في صياغة التقرير القطاعي بشأن تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 16.10.2 بشأن وصول الجمهور إلى المعلومات. وقد أتاح المجلس شخصيًا مرجعيًا إلى هيئة الوصول إلى المعلومات ذات الأهمية العامة والوثائق الهامة "Commission d'Accès à l'Information d'intérêt public et Documents" وهي هيئة عامة. وقد تم توفير تقرير الهيئة للجنة التحرير للمراجعة الوطنية الطوعية لعام 2019، والتي أدرجت المعلومات في المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2019.

تقارير أصحاب المصلحة: إذا اعتُبرت أكثر ملاءمة أو إذا لم تتم دعوتها لتقديم مدخلات في التقرير الرسمي، يجوز للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نشر تقرير أصحاب المصلحة الخاص بها حول جميع الأهداف المحددة أو المساهمة في تقرير أصحاب المصلحة من المجتمع المدني، والذي يشار إليه أحيانًا باسم "تقرير الظل" أو "تقرير الضوء". يمكن أن تكون مساهمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في شكل تحليل للتقدم والفجوات، أو تقديم المشورة حول كيفية التغلب على الفجوات، أو لمحات عامة عن توصيات حقوق الإنسان المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، أو تقديم المشورة حول كيفية الدمج الكامل للالتزامات حقوق الإنسان.

ساهم عدد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التقارير المشتركة لأصحاب المصلحة أو نشر تقارير خاصة بهم. على سبيل المثال، فيما يتعلق المراجعة الوطنية الطوعية للأرجنتين لعام 2017، حيث أعدت Defensoría del Pueblo de la Nación (ديوان المظالم) تقرير ظل بالتعاون مع المجتمع المدني لإعطاء صوت لمنظمات المجتمع المدني وإبرازها. وقد أصدرت لجنة حقوق الإنسان في إيرلندا الشمالية تقرير الظل الخاص بها بالتوازي مع تقرير المراجعة الوطنية الطوعية للمملكة المتحدة لعام 2019 ونشرته في يونيو 2019. وقد ضمنت لجنة حقوق الإنسان الاسكتلندية جنباً إلى جنب مع شبكة أهداف التنمية المستدامة التزام الحكومة بالمشاركة في صياغة تقرير بديل عن المراجعة الوطنية الطوعية في عام 2020.

لا يمكن تقديم تقارير أصحاب المصلحة رسمياً إلى الأمم المتحدة جنباً إلى جنب مع تقرير المراجعة الوطنية الطوعية بدون موافقة الدولة، ولكن في حالة الموافقة، يمكن للجهات الفاعلة الحكومية تقديم تقارير أصحاب المصلحة إلى موقع الويب الرسمي للأمم المتحدة جنباً إلى جنب مع تقرير المراجعة الوطنية الطوعية. هناك أيضاً مبادرات عالمية للمجتمع المدني [ومواقع إلكترونية](#) مخصصة للتقارير البديلة.

قدمت اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان موجزاً من خلال خيار التقديم "[الفقرة 89](#)" المخصص للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة "للإبلاغ عن مساهمتهم في التنفيذ" و"تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة الفردية على أرض الواقع". لم يتم الإعلان عن هذا من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة كطريق لتقديم تقارير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولكن ما لم يُطلب خلاف ذلك، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استكشاف هذا الخيار لتقديم تقارير رسمية.

ركز الموجز على بعض الاهتمامات الرئيسية ومجالات العمل الإضافي ضمن النهج الحالي للحكومة الاسكتلندية لرصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى بعض الأفكار حول الفائدة التي يمكن أن تجلبها العملية الرسمية لمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية المراجعة الوطنية الطوعية.

وبالمثل، قدم المعهد الألماني لحقوق الإنسان [تعليقات](#) على تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2016، والتي تظهر على [الموقع الرسمي لأهداف التنمية المستدامة](#) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة تحت الوثائق.

وقت تقديم المحتوى

بينما تشارك بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع خطوات عملية المراجعة الوطنية الطوعية أو دعوتها إلى تقديم مدخلات مكتوبة، قد ترغب تلك المؤسسات غير المشاركة في التفكير في الوقت المناسب على سبيل المثال: نشر تقرير أصحاب المصلحة. سيعتمد القرار على العلاقة بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الحكومية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين والتأثير المحتمل.

قبل المراجعة: قد تكون هناك أهمية استراتيجية في إعداد ونشر تقرير في المراحل الأولى من المراجعة كوسيلة للتأثير على نطاق وتركيز المراجعة وخلق الوعي حول روابط حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. يمكن لتقرير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن يلفت الانتباه إلى قضايا حقوق الإنسان الرئيسية المدعومة بالأدلة وكذلك التوصيات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يتضمن التقرير توصيات لعملية المراجعة نفسها.

أثناء المراجعة: إذا تمت دعوة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى العملية على سبيل المثال كعضو في مجموعة الصياغة الفنية أو من خلال عمليات الاستماع أو مشاورات أصحاب المصلحة، فقد تكون هذه فرصاً لتقديم مداخلات وآراء وتوصيات ملموسة.

بعد عملية المراجعة: قد يكون من المناسب في بعض الحالات انتظار تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الرسمية النهائي قبل تقديم رأي مستقل حول التقرير والإشارة إلى أي ثغرات أو قضايا لا يغطيها التقرير، خاصة إذا كانت العملية مغلقة نسبياً وليس من الواضح ما إذا كان سيتم تضمين مداخلات أصحاب المصلحة في النسخة النهائية.

فيما يتعلق بالمراجعة الوطنية الطوعية للمملكة المتحدة لعام 2019، قررت لجنة حقوق الإنسان في إيرلندا الشمالية إعداد تقرير ظل عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أيرلندا الشمالية. وجدت المفوضية أن عملية المشاركة في المملكة المتحدة غير متاحة بشكل كافٍ وشفافة. لم يتم الإعلان عن اجتماعات المائدة المستديرة على نطاق واسع وكانت مقصورة على مواقع في إنجلترا، ولم تكن هناك فرصة لتقديم مساهمات مكتوبة.

وبالمثل، فيما يتعلق بالمراجعة الوطنية الطوعية للمملكة المتحدة لعام 2019، شاركت اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان في صياغة تقرير تكميلي للطوارئ الوطنية مع أعضاء آخرين في الشبكة الاسكتلندية لأهداف التنمية المستدامة والحكومة الاسكتلندية. يعمل التقرير التكميلي على تعزيز وتوسيع المحتوى الاسكتلندي المقدم في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية للمملكة المتحدة. وجدت اللجنة أن هناك فرصة محدودة للمساهمة في التقرير الرسمي للمملكة المتحدة نظراً للإطار الزمني ونطاق عملية المراجعة.

تمت صياغة التقرير من خلال عملية مفتوحة في ملفات Google Docs مع مداخلات من الحكومة والمجتمع المدني. ساهمت اللجنة في تحسين الأقسام والفصول المختلفة من منظور حقوق الإنسان وساهمت بشكل أساسي في المحتوى المتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

قبل التعاون، وافق أصحاب المصلحة على بعض القواعد الأساسية بما في ذلك السماح للمجتمع المدني بنشر البيانات إذا لم ترغب الحكومة في نشر التقرير على الملأ. وعلى الرغم من نشر مسودة تقرير، فقد أخرجت الحكومة نشر التقرير النهائي عدة مرات. رداً على ذلك، كتبت شبكة أهداف التنمية المستدامة مع لجنة حقوق الإنسان الاسكتلندية كعضو، رسالة إلى الوزير الحكومي المختص لطلب نشر التقرير. وتم نشر التقرير في النهاية. حيث إنه يقدم تمثيلاً أكثر دقة وصدقاً لتقدم أهداف التنمية المستدامة في اسكتلندا، وفقاً للجنة حقوق الإنسان الاسكتلندية.

لم تشارك لجنة حقوق الإنسان في الفلبين بشكل مباشر في عملية المراجعة الوطنية الطوعية في عام 2019، لكنها أصدرت بياناً موجهاً إلى الحكومة وسلط الضوء على الثغرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة 4 و8 و10 و13 و16، مدعومة بالمعلومات التي تم جمعها من خلال الرصد. وستواصل اللجنة الدعوة إلى إعداد أكثر شمولاً وتشاركية للمراجعة الوطنية الطوعية. كما ترغب اللجنة في إعداد تقرير الظل الكامل في المرة القادمة.

في حين أن أكبر إمكانية للتأثير على متابعة ومراجعة خطة عام 2030 تكمن في العمل الوطني الجاري وفي الفترة التي تسبق استعراض المراجعة الوطنية الطوعية، هناك بعض الاحتمالات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى السنوي.

الإجراءات المقترحة:

- ← **الانخراط مع الوفد الوطني:** اطلب لقاء مع الوفد قبل المنتدى السياسي الرفيع المستوى لمناقشة العرض التقديمي والرسائل الرئيسية من منظور حقوق الإنسان والمساءلة. قد تنظر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الانضمام إلى الوفد بعد دراسة متأنية للعواقب الحقيقية والمتصورة لوضعها المستقل.
- ← **الانخراط مع الوفود الأخرى والبعثات الدائمة للأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية:** على الرغم من أن عملية المراجعة الوطنية الطوعية لا تتضمن مراجعة منهجية للأقران، لا يزال بإمكان الدول الأخرى والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين طرح أسئلة فيما يتعلق بالمراجعة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك وقتًا محدودًا للغاية للاستجابات (15-10 دقيقة بالمجمل) أثناء جلسة المراجعة الوطنية الطوعية. ومع ذلك، يمكن أن تكون الأسئلة وسيلة لإلقاء الضوء على القضايا المهمة التي لم يتم تناولها بشكل جيد في التقرير أو العرض التقديمي. لذلك يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مشاركة توصياتها مع دول محددة ومجموعات رئيسية واقتراح أسئلة ليتم طرحها في جلسة المراجعة الوطنية الطوعية.
- ← **النظر في الدور المحتمل في عرض المراجعة الوطنية الطوعية:** يتم تقديم العروض التقديمية في الغالب من خلال لجنة تتألف من ممثلين حكوميين (4-2 أشخاص). في بعض الحالات، تمت دعوة أعضاء من المجتمع المدني وممثلي الشباب والقطاع الخاص للحضور وكانوا جزءًا من الوفد الرسمي. ويمكن أن تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جزءًا من الوفد الرسمي ولجنة التقديم إذا تمت دعوتها وفي حال لم يؤثر ذلك على الدور المستقل الحقيقي أو المتصور للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- ← **دعم مبادرات زيادة الوعي:** يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استخدام المنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF) كفرصة لتضخيم الرسائل الرئيسية ونشر الوعي حول خطة عام 2030 وروابط حقوق الإنسان. على سبيل المثال، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دعوة الجمهور إلى "عروض مشاهدة"، والبيت المباشر لعرض المراجعة الوطنية الطوعية على تلفزيون الأمم المتحدة على الويب وتنظيم مناقشات جماعية أو ما شابه ذلك.
- ← **المشاركة في تنظيم الأحداث الجانبية والمشاركة في المنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF):** في حين أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ليس لديها حتى الآن صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما يعني أنها لا تستطيع تقديم طلبات للأحداث الجانبية الرسمية، فلا يزال بإمكانها المشاركة في تنظيم الأحداث الجانبية الرسمية مع الشركاء أو تنظيم أحداث جانبية غير رسمية في هوامش المنتدى السياسي رفيع المستوى. على سبيل المثال، نظمت المؤسسة الوطنية الأرجنتينية لحقوق الإنسان حدثًا جانبيًا لتقديم تقرير الظل الخاص بها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تضخيم القضايا وإبراز عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز الشراكات.

يمكن أن تكون المشاركة في المنتدى السياسي رفيع المستوى وكذلك في منتديات التنمية المستدامة الإقليمية بمثابة تشبيك وتعلم جيد وربما أيضًا فرصة للدعوة والمناصرة، حيث تقام العديد من الفعاليات أو يتم بثها عبر الإنترنت، مما يتيح المشاركة عن بُعد.

أرسل ديوان المظالم Defensoría del Pueblo de la Nación في الأرجنتين التقرير التكميلي إلى النظراء الحكوميين المعنيين قبل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2017. وقد دفع ذلك الحكومة إلى دعوة الديوان للانضمام إلى الوفد الرسمي لعرض التقدم المحرز في الأرجنتين في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

6. متابعة المراجعة الوطنية الطوعية والمشاركة في المراجعة المستمرة للتقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة

استخدام المراجعة الوطنية الطوعية كمنصة للمتابعة

بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي ليست بالفعل جزءًا من هياكل تنفيذ ومراجعة خطة 2030، يمكن أن تكون المراجعة الوطنية الطوعية مناسبة لإقامة علاقات مع الجهات الفاعلة المشاركة في تخطيط التنمية المستدامة ورصدها. نظرًا لأن هذه تشمل عادةً مجموعة أكبر من الجهات الفاعلة من تلك المشاركة في مراجعة حقوق الإنسان، فإن هذا يفتح الباب أمام استمرار المشاركة مع الجهات الفاعلة المؤثرة في كثير من الأحيان مثل وزارات التخطيط والمالية ومكاتب رئيس الوزراء والمكاتب الإحصائية الوطنية واللجان البرلمانية بالإضافة إلى تحالفات واسعة من المجتمع المدني.

يمكن لتقرير المراجعة الوطنية الطوعية نفسه، أو تقديم مشترك مع المجتمع المدني أو تقييم مستقل للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لعملية المراجعة الوطنية الطوعية، أن يعطي فكرة عن التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، أساسًا للمتابعة مع جهة التنسيق الحكومية ذات الصلة للضغط من أجل متابعة الالتزامات، وتحسين عمليات المراجعة الوطنية الطوعية المستقبلية أو لسد الثغرات المعينة المحددة. ستكشف المراجعة الشاملة لأهداف التنمية المستدامة عادةً عن فجوات في توافر البيانات المصنفة للفئات المهمشة، والتي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معالجتها لاحقًا بالتعاون مع المكتب الإحصائي الوطني.

الانتقال من الارتباطات لمرة واحدة إلى المشاركة المستمرة

بالاعتماد على دورها الرقابي والمساءلة، تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورًا مهمًا في إعلام ورصد تنفيذ خطة عام 2030 على أساس مستمر من منظور حقوق الإنسان - بصفتها الشخصية وأحيانًا كعضو في هياكل خطة 2030 الرسمية.

في حين أن المزيد من الدول بدأت في التعبير عن نيتها لإجراء مراجعات منتظمة، فإن عددًا قليلًا من الدول لديها آليات مؤسسية لأصحاب المصلحة المتعددين للمراجعة المستمرة لأهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع رؤية الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره لخطة عام 2030. في حين أن المراجعة الوطنية الطوعية يمكن أن توفر منصة جيدة وتخلق زخمًا للتنفيذ، ويمكن بسهولة فقدان ذلك بدون هيكل متابعة مفوض للنتائج وضمان المدخلات في تخطيط عمل أهداف التنمية المستدامة. ستتاح للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عادةً المزيد من الفرص للمشاركة المستمرة والتأثير إذا كانت جزءًا من تنفيذ خطة عام 2030 وهيكل المتابعة أو المجالس الاستشارية وقد تمارس الضغط من أجل عملية إنشاء هذه ودعمها.

إن المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان (DIHR) هو عضو في "لجنة 2030"، وهي هيئة استشارية أنشأها ائتلاف كل الأحزاب بالبرلمان الدنماركي من أجل أهداف التنمية المستدامة (شبكة 2030). تدعم لجنة 2030 العمل السياسي لشبكة 2030 من خلال تبادل المعرفة والتحليل والسجال. وقد ساهم المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان في عملية المراجعة الوطنية الطوعية للدنمارك لعام 2021 من خلال التقديم المشترك للجنة، والذي تم تضمينه في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الرسمي.

المساهمة في مواعنة أطر المراقبة

تسعى العديد من البلدان إلى مواعنة خطط التنمية الوطنية وأطر المؤشرات ذات الصلة مع إطار مؤشرات خطة عام 2030 لضمان اتساق السياسات وتقليل عبء الرصد والإبلاغ. يمكن لمثل هذه المواعنة أن تخلق أساساً جيداً لعمليات المراجعة المستمرة والمؤسسية حيث يتم دمج خطة عام 2030 بدلاً من إطار منفصل مع آليتها الخاصة للمراجعة.

يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعب دوراً مهماً في دعم عمليات المواعنة هذه بما في ذلك من منظور ضمان أن المؤشرات الوطنية وجهود جمع البيانات تعمل أيضاً على مراقبة احترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها. على سبيل المثال، نظراً لأن العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تركز على النتائج، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إضافة قيمة في تحديد المؤشرات الهيكلية والعملية التكميلية لقياس الأعمال التدريجي للحقوق التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة.

سيكون من المثالي أن تكون المشاركة مع المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن المؤشرات الوطنية والنهج القائمة على حقوق الإنسان في جمع البيانات جزءاً من العمل المستمر والمنتظم لأن عملية المراجعة الوطنية الطارئة نفسها نادراً ما تتيح الوقت لعملية تطوير المؤشرات وجمع البيانات وتحليلها. لمزيد من التفاصيل، انظر دليل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القادم "مؤشرات وبيانات لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة: دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان".

أنشأ ديوان المظالم Defensoría del Pueblo de la Nación في الأرجنتين برنامجاً لمتابعة تنفيذ خطة عام 2030 بعد وقت قصير من اعتمادها. وقد تعاون المكتب مع مكتب الإحصاء الوطني لتحديد الثغرات في الإحصاءات الرسمية، وصياغة مؤشرات حقوق الإنسان، وتشكيل جهود جمع البيانات مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص غير المسجلين. كما أطلق المكتب تحقيقات أدت إلى دراسات مواضيعية مع توصيات محددة لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ضمان التآزر المستمر مع مراقبة حقوق الإنسان وإعداد التقارير

يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعب دوراً رئيسياً في التأكد من أن رصد حقوق الإنسان يوجه تنفيذ التنمية المستدامة وإعداد التقارير. ويمكن أن تكون تقارير حقوق الإنسان (مثل تقارير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان وإلى الاستعراض الدوري الشامل) مصدرًا للبيانات حول تنفيذ خطة عام 2030 وخطط التنمية الوطنية، ويمكن للتوصيات التي تنشأ عن تقارير حقوق الإنسان أن تساعد في تحديد طرق التغلب على فجوات التنفيذ.

قدم المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان (DIHR) مدخلات إلى خطة العمل الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في عام 2021. وفي تقرير إلى وزارة المالية (الوكالة الرائدة في تخطيط خطة 2030 وإعداد التقارير في الدنمارك)، أشار المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان إلى توصيات محددة من التقرير الأخير من الاستعراض الدوري الشامل المرتبط بأهداف التنمية المستدامة (لا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة 1 و 3 و 4 و 5 و 10 و 16). كما قدم المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان مدخلات تتعلق على وجه التحديد بالهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 10 (الحد من عدم المساواة) والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) إلى الوزارات القطاعية ذات الصلة. وقد استندت المذكرات القطاعية إلى العمل الحالي للمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان في هذه المجالات المواضيعية وأشارت إلى أبحاث المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان الخاصة بالإضافة إلى أبحاث أخرى، بما في ذلك المشورة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وهي تحتوي على توصيات ملموسة مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وأهداف محددة عند الاقتضاء.

في مشاركتها مع الجهات الفاعلة والهيكل المسؤولة عن التنمية الوطنية و / أو متابعة ومراجعة خطة عام 2030، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تشير إلى تقارير وتوصيات حقوق الإنسان الأخيرة وتشجع على أن تنعكس المتابعة في خطط العمل / التنمية الوطنية لعام 2030. وبالمثل، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في مشاركتها مع جهات التنسيق الحكومية لحقوق الإنسان (يشار إليها أحياناً باسم الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة)، أن تشجع المزيد من التآزر مع عمليات وهيكل إعداد تقارير خطة عام 2030 إذا لم تكن هذه الروابط موجودة أصلاً. ويمكن أن يساعد ذلك أيضاً في ضمان قدر أكبر من الاتساق في تقديم تقارير الدولة إلى آليات الأمم المتحدة المختلفة.

فوائد تقارير حقوق الإنسان المتكاملة وخطة عام 2030 من منظور الفاعل في الدولة

غالبًا لا تتسق آليات الدولة المسؤولة عن الإبلاغ عن حقوق الإنسان⁷ مع المسؤولين عن إعداد تقارير خطة عام 2030. ويرجع ذلك جزئيًا إلى حقيقة أنه تم تطويرها بالتوازي، غالبًا في إطار وزارات مختلفة وأن أوجه التآزر لم يتم تحديدها أو استكشافها بعد. ومع ذلك، أظهرت دراسة حديثة عن هذه الآليات أجراها المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان استعدادًا عامًا لدمج تقارير حقوق الإنسان في خطة عام 2030.

أشار بعض المنسقين الحكوميين لحقوق الإنسان الذين تمت مقابلتهم إلى أن المزيد من الرؤى حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يساعد في صياغة التقارير حول قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، من شأن المزيد من التكامل والتنسيق أن يضمن التخصيب المتبادل والاتساق في التقارير ويضمن "توحيد الاستجابة" لآليات الأمم المتحدة المختلفة، وبالتالي تحسين كفاءة إعداد التقارير وتجنب الازدواجية أو التناقض. كما أشير إلى أن التكامل الأفضل من شأنه أن ييسر على الأرجح زيادة الاهتمام بمجموعات معينة والمخاطر ويعزز تعميم مبدأ "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب" في تقارير التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، فإن إشراك الهيئات ذات الخبرة في قضايا حقوق الإنسان في عمليات خطة عام 2030 يمكن أن يضمن أن المؤشرات والإحصاءات التي طورتها هذه العمليات دقيقة بما يكفي لالتقاط التفاوتات الخفية، وتسهيل قياس الإنجازات في إطار كل من خطة عام 2030 وحقوق الإنسان.

إذا ربطت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان توصياتها الخاصة بأهداف التنمية المستدامة (على سبيل المثال في التقارير المقدمة إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان) وشجعت آليات مراقبة حقوق الإنسان الدولية على فعل الشيء نفسه، فسيكون من الأسهل على الحكومات التي تتلقى التوصيات أن ترى الروابط وتفهمها، مما يساهم في إذكاء الوعي وقد يسهل زيادة مشاركة الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان في عمليات التنمية المستدامة.

منذ اعتمادها، أشار **المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان** إلى أهداف التنمية المستدامة في تقاريره إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل 57 على سبيل المثال، في تقرير منتصف المدة لعام 2018، ربط المعهد جميع التوصيات الصادرة إلى الدنمارك بإطار أهداف التنمية المستدامة. تسعى **لجنة حقوق الإنسان الاسكتلندية** أيضاً إلى ربط توصيات مراجعة المعاهدة بأهداف التنمية المستدامة، بحيث يمكن للحكومات رؤية وفهم الروابط بسهولة أكبر.

5 - الدروس الرئيسية المستفادة من مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمليات المراجعة الوطنية الطوعية

الحاجة إلى زيادة الوعي بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ومراجعة جدول أعمال 2030

على الرغم من الاعتراف الواضح بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التوجيه الرسمي للطوارئ الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا تزال العديد من الجهات الفاعلة الحكومية غير واضحة بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقيمتها المضافة في عمليات متابعة ومراجعة خطة عام 2030. ومن ثم، هناك حاجة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمطالبة بالمساحة وشرح دورها بالإشارة إلى التقارب الكبير بين خطة عام 2030 ومعايير حقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، مبادئ باريس وإعلان ميريدا، والتوجيه الرسمي للمراجعة الوطنية الطوعية للدول الأعضاء مبادئ خطة عام 2030. يمكن أن يساعد ربط توصيات حقوق الإنسان بأهداف التنمية المستدامة وتشجيع آليات مراقبة حقوق الإنسان على القيام بذلك في إظهار الروابط.

للمضي قدمًا، ستسعى اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان (Komnas HAM) إلى التوصل إلى تفاهم مشترك مع الحكومة حول دورها في تنفيذ خطة عام 2030 وإعداد التقارير الوطنية الطوعية المستقبلية. بالاستفادة من تفويضها في المراقبة والإشراف، ويمكن للمفوضية مراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث تم دمج التزام الحكومة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في التشريعات الوطنية بمرسوم رئاسي لعام 2017.

يؤدي الدور الدائم في هياكل تنسيق خطة 2030 إلى تسهيل المشاركة الفعالة

إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي لها بالفعل دور رسمي في التنسيق الوطني لأهداف التنمية المستدامة وهياكل التنفيذ لديها رؤى أفضل وفرص للتأثير على جدول المراجعة وعملية المراجعة. ويؤدي الدور الرسمي في هياكل أهداف التنمية المستدامة أيضًا إلى تسهيل مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع جوانب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها وكذلك التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، مثل المجتمع المدني والمكاتب الإحصائية الوطنية.

إن لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا هي عضو في لجنة تنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد نسقت اللجنة جمع المعلومات وعملية الصياغة فيما يتعلق بالمراجعة الوطنية الطوعية لعام 2019، وشاركت اللجنة في جميع مراحل تخطيط وتنفيذ وصياغة تقرير المراجعة الوطنية الطوعية.

إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كوت ديفوار (ساحل العاج) هو عضو في الأمانة الفنية الدائمة التابعة لوزارة البيئة والتنمية المستدامة المسؤولة عن متابعة ومراجعة تنفيذ خطة عام 2030. نظرًا لدوره المؤسسي في هيكلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فقد شارك المجلس بشكل مباشر في إعداد المراجعة الوطنية الطوعية الأولى للبلاد في عام 2019. وشارك المجلس في ورشة العمل الافتتاحية، وساهم في التحقق من تقرير المراجعة الوطنية الطوعية وكذلك حول مائدة مستديرة العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

دمج خطة عام 2030 في عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

من الأسهل على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المساهمة بفعالية في عملية المراجعة الوطنية الطوعية، لا سيما ضمن المواعيد النهائية الضيقة التي تقدمها الجهات الفاعلة الحكومية، إذا كانت خطة عام 2030 بالفعل محور تركيز استراتيجي. على سبيل المثال، إذا تم إجراء مسح للعمل الحالي مقابل خطة عام 2030، وإذا تم بالفعل إنشاء علاقات مع الجهات الفاعلة الرئيسية مثل المكاتب الإحصائية الوطنية وشبكات أهداف التنمية المستدامة. تصبح المراجعة الوطنية الطوعية بعد ذلك مناسبة للاستفادة من الجهود الجارية وتولييفها لرصد ومراجعة التقدم المحرز نحو أعمال حقوق الإنسان المرتبط بالتزامات خطة عام 2030 في الدولة.

شارك Defensoría del Pueblo de la Nación (ديوان المظالم) في الأرجنتين في تنفيذ خطة عام 2030 في الأرجنتين منذ عام 2015. وقد وقع مكتب الديوان مذكرة تفاهم مع المجلس الوطني لتنسيق السياسات الاجتماعية، وهو الكيان العام المسؤول لتنفيذ ومتابعة خطة 2030. حيث اتفق الطرفان على تبادل المعلومات والوثائق والتعاون في القضايا التقنية والبحوث المتعلقة بمتابعة وتقييم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- 1 A/70/684 “Critical milestones towards coherent, efficient and inclusive
“follow-up and review at the global level
- 2 <https://sdgs.un.org/2030agenda>
- 3 يمكن تحميل الإعلانات الثلاث المشار إليها في الرابط: <https://www.nanhri.org/>
[/resource-centre/declarations-2](https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/CDP-Reflections-2021-VNRs.pdf)
- 4 [https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/
sites/45/CDP-Reflections-2021-VNRs.pdf](https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/CDP-Reflections-2021-VNRs.pdf)
- 5 edition 2021: [https://sustainabledevelopment.un.org/content/
documents/27171SG_Guidelines_2021.final.pdf](https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/27171SG_Guidelines_2021.final.pdf)
- 6 See: <https://undocs.org/A/HRC/RES/39/17> and [https://undocs.org/
en/A/RES/74/156](https://undocs.org/en/A/RES/74/156)
- 7 يشار إليها أحياناً باسم “جهات الاتصال الحكومية لحقوق الإنسان” (GHRFP) أو “الآليات
الوطنية للإبلاغ والتنفيذ والمتابعة” (NMRIFs)

NHRI·EU



بتمويل من
الإتحاد الأوروبي

